أثر تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية على تحسين جودة الأرباح لترشيد قرارات المستثمرين وتحقيق التنمية المستدامة بسوق الأوراق المالية - دراسة تطبيقية

إعـــــداد

الباحث/ عبد العزيز سعود خلف الديحاني

إشـــــراف

أ.م.د/ ياسر إبراهيم داود

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب – كلية التجارة– جامعة مدينة السادات

د/ علاء الدين عبد العزيز فهمي عمر

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة – جامعة مدينة السادات

المستخلص

هدفت الدراسة الحالية إلى دراسة وتحليل أثر تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية على تحسين جودة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي، وقد تكون مجتمع الدراسة من شركات الوساطة والسمسرة المالية في الكويت؛ بينما اشتملت عينة الدراسة على (١٠) شركات، وقد تبنت الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي كمنهج للدراسة، كما استعان بالاستبانة كأداة الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن واقع تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت قبل تعميمات ٢٠١٥ جاء بدرجة استجابة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي قدرة (٢,٣١)، بينما جاء واقع جودة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي قبل تعميمات ٢٠١٥ بدرجة استجابة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي قدره (٢,٢٩)، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على النظم التكنولوجية الحديثة في إدارة أرباح الشركات.

Abstract

This study aimed to study and analyze the impact of reducing accounting information asymmetry on improving the quality of profits in the Kuwaiti Stock Market. The study community consisted of the financial brokerage companies, while the study sample included (10) companies. The study adopted the deductive and inductive methods as the study method and used the questionnaire as the study tool. The study reached many results including that the reality of accounting information asymmetry in the stock market in the State of Kuwait before the 2015 circulars came with a (medium) response degree, an arithmetic mean of (2.31), while the reality of the quality of profits in the Kuwaiti stock market came before

the 2015 circulars with a (medium) response degree, an arithmetic mean of (2.29). The study recommended the necessity of relying on modern technological systems in managing companies' profits.

مقدمة:

تعاني أسواق رأس المال من ظاهرة عدم تماثل المعلومات، حيث أن وجود تلك الظاهرة يترك أثرًا سلبيًا على حجم التداول، والسيولة، وتكلفة رأس المال، وكذلك الثقة في القوائم المالية.

وتلعب المعلومات دورًا مهمًا في الأسواق المالية، فتوفر المعلومات المحاسبية الموثوق بها يؤدي إلى زيادة حجم السوق، وتخفيض تكلفة العمليات، وزيادة عدد المتعاملين (هالة حمدي، ٢٠١٤).

وعدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية يَحدث عندما تتعمد إدارة الشركات حجب المعلومات عن المستثمرين لاستخدامها في تحقيق عائد غير عادي من الأسهم التي يمتلكونها، لذلك نشأت مشاكل الوكالة نتيجة لانفصال المِلكية عن الإدارة مما ترتب عليه أن المالك يَرغب في تحقيق أكبر زيادة ممكنة في قيمة المنشأة، في حين أن الإدارة تَرغب في تحقيق أقصى منفعة شخصية لها بأقل جهد دون الاهتمام باتخاذ القرارات، ولذلك فإن عدم تماثل المعلومات بين المُلّاك وإدارة المشروعات هو الأساس الذي يستند إليه مديرو المشروعات في القيام ببعض السلوكيات التي يستغلون من خلالها عدم تماثل المعلومات بينهم وبين المُلّاك في تحقيق هدفهم وتعظيم ثروتهم حتى ولو على حساب المُلّاك (أحمد يسري، ٢٠١٦).

وتوصلت دراسة (Dai, Kong & Wang, 2013) من خلال فحص عينة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية الصينية من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٠ إلى وجود علاقة طردية بين إدارة الأرباح وظاهرة عدم تماثل المعلومات حيث أن الانخفاض في مستوى عدم تماثل المعلومات يقلل من قدرة الإدارة على التلاعب بالأرباح.

كما هدفت دراسة (Russell, 2015) إلى فحص العلاقة بين عدم تماثل المعلومات والإفصاح الاختياري عن طريق فحص عينة من الشركات المقيَّدة ببورصة الأوراق المالية الأسترالية في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٦، وأوضحت نتائج الدراسة أن الشركات التي تتسم بمستويات مرتفعة من عدم تماثل المعلومات تفصِح عن معلومات أكثر من الشركات الأخرى، كما أوضحت أن إفصاح الشركات بصورة مستمرة عن الأخبار الجيدة والسيئة يساهم في تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات.

وهدفت دراسة (Ajina, Sougne, & Lakhal, 2015) إلى فحص أثر المِلكية المؤسسية على مشكلة عدم تماثل المعلومات ومستوى السيولة في بورصة الأوراق المالية بفرنسا، وتكوَّنت عينة الدراسة من ١٦٢ شركة فرنسية للفترة من ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠٠٩، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة مِلكية المستثمر المؤسسي لها تأثير إيجابي على مستوى السيولة في سوق رأس المال وتخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات مما يزيد من مستوى الشفافية ويعزز من ثقة المستثمر في الأسواق المالية.

وفي الآونة الأخيرة، اتجهت بعض الدراسات للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، ومدى جودتها من خلال الكشف عن الاستحقاقات الاختيارية، فقد أشارت تلك الدراسة إلى أن جودة الأرباح تعني خلوّها من ممارسات إدارة الأرباح، فكلما انخفضت نسبة الاستحقاقات الاختيارية في الأرباح، زادت جودتها، بمعنى أن جودة الأرباح تعني جودة الاستحقاقات، وجودة الاستحقاقات تعني خلوّها من الاستحقاقات الاختيارية (عبد الناصر إبراهيم وحنان العواودة، ٢٠١٧).

مشكلة الدراسة:

في ظل التطورات المتسارعة التي يمر بها العالم في وقتنا الحالي اتجهت كافة دول العالم إلى الاهتمام بسوق الأوراق المالية كونه يُسهم في تنمية الدخل القومي وتنمية اقتصاد البلاد بوجهٍ عام، ولم تكن دولة الكويت ببعيدة عن هذا المجال فعلى الرغم من حداثة سوق الأوراق المالية بالكويت، إلا أنه قد يواجه بعض المشكلات؛ حيث يشير مشعل محمد (٢٠١٢) إلى أن سوق الأوراق المالية الكويتية مجال خصب للممارسات الانتهازية، ويتم تصنيف سوق الأوراق المالية الكويتي ضمن الأسواق الناشئة غير القوية، هذا يعني عدم قدرة المستثمرين

على ملاحظة أو اكتشاف سلوك الإدارة بشأن التلاعب في الأرباح خلال الفترات التي يتم فيها طرح الأسهم أو استرجاعها.

وتوصل سعود محمد (٢٠١٥) إلى أنه يتأثر سوق الكويت للأوراق المالية بالأزمة المالية العالمية الأمر الذي يعكس اختلاف نسبة ممارسات إدارة الأرباح قَبل وبعد الأزمة، وعدم التزام معظم الشركات الكويتية بقواعد ومبادئ الحوكمة، وعدم تفعيل دور لجان المراجعة الداخلية والخارجية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، ووجود ظاهرة إدارة الأرباح بين الشركات الكويتية بصورة ملحوظة خاصة بين الشركات التي تنتمي إلى القطاع الصناعي، حيث تتبنى معظم الشركات الصناعية الكويتية أغلب أساليب إدارة الأرباح المعزوفة لتحقيق أهداف مختلفة إلا أن الهدف الأبرز من استخدام تلك الأساليب هو تضخيم الأرباح بشكل أساسي.

وتؤدي الممارسات المحاسبية الخاطئة من قِبل الإدارة إلى انخفاضٍ في مستوى جودة الأرباح التي يُسفر عنها تباين بين المستثمرين يؤدي إلى زيادة في ظاهرة عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية مما ينتج عنه زيادة خطر سوء تقديرات المستثمرين، وبالتالي سيؤدي إلى خفض السيولة وزيادة تكلفة رأس المال ونتيجة لذلك ستتأثر جودة الأرباح التي تهم المستثمرين (عبد الرحمن محمد، ٢٠١٧).

والمتأمل في النظام الحالي للإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في الكويت يتبين أنه يعتمد على الإفصاح عن بيانات تاريخية تكون بالضرورة غير متصلة بطبيعة القرارات التي تتم في هذه الأسواق مما لا يلبّي احتياجات المستثمرين التي تتعلق بالمستقبل، الأمر الذي يقلل من فعالية الإفصاح المحاسبي الذي تقوم به الشركات المساهمة العاملة في هذه الأسواق، ولم يعُد الأمر يقتصر على مجرد الإفصاح عن المعلومات المالية التي تهم المستثمر العادي فقط، وإنما تعدّاه إلى الإفصاح عن الأرباح المستقبلية التي تهم المستثمر الواعي عند اتخاذ قرار بيع أو شراء الأوراق المالية فالدور الأساسي للبيانات المحاسبية هو مساعدة المستثمر في التنبؤ بالتدفقات النقدية والمخاطر المرتبطة بتلك التدفقات (عامر محمد، ٢٠٠٩)؛ وفي سياق متصل أشارت دراسة دلال بكاري (٢٠١٥) إلى وجود علاقة بين العائد والمخاطرة في سوق الكويت للأوراق المالية.

وتعتبر مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية من المشكلات الأساسية التي تواجه أسواق الأوراق المالية في ضوء ما تتسم به الشركات التي تتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية من انفصال المِلكية عن الإدارة، وفي ضوء سيادة فرضية أساسية لنظرية الوكالة وهي تعارُض المصالح بين المتعاملين في هذه الأسواق بمعنى حيازة مستثمر أو أكثر معلومات خاصة حول قيمة الشركة بينما يوجد مستثمرون آخرون لم تصل إليهم المعلومات بعد، وأن درجة استفادتهم تقف عند المعلومات العامة فقط مما يؤثِّر على قدراتهم بشأن التمييز بوضوح بين الأرباح الحقيقية والأرباح المحاسبية التي تم الإعلان عنها، أو بمعنى آخر معرفة الإدارة أو الأطراف الداخلية معلومات حول الأداء الاقتصادي الحالي والمستقبلي للشركة بشكل يفوق حيازة الأطراف الخارجية (هاني عبده، ٢٠١٣).

وقد قام الباحث بدراسة استطلاعية (ملحق ١) من خلال توجيه قائمة استقصاء للمستثمرين في البورصة الكويتية لمعرفة رأيهم في وجود أو عدم وجود تماثل للمعلومات في البورصة الكويتية لما له من دور كبير في التأثير على اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار وأن تخفيض عدم تماثل المعلومات يؤدى إلى تحسين جودة الأرباح وترشيد القرارات الاستثمارية؛ وكانت القائمة مكونة من (١٥) عبارة، وكان محاور الأسئلة تدور حول ما يلي:

أ- المحور الأول: واقع تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت.

ب- المحور الثاني: أثر عدم تماثل المعلومات المحاسبية داخل سوق الأوراق المالية بدولة الكويت على عدم القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار.

وكانت أبرز الإجابات ما يلي:

أولًا: بالنسبة لواقع تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت جاءت أقل الإجابات موافقة على النحو التالي:

- يتم تسريب بعض البيانات لبعض المستثمرين قَبل نشر القوائم المالية.
- يوفر سوق الأوراق المالية بدولة الكويت معلومات محاسبية مستقبلية تفيد المستثمرين.

ثانيًا: بالنسبة لأثر عدم تماثل المعلومات المحاسبية داخل سوق الأوراق المالية بدولة الكويت على عدم القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار جاءت أبرز الإجابات على النحو التالي:

- يسهم عدم تماثل المعلومات المحاسبية داخل سوق الأوراق المالية بدولة الكويت في خوف المستثمرين من المخاطرة وقلة الأرباح.
- يتردد الكثير من المستثمرين عند تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت نتيجة لضعف المعلومات المحاسبية لديهم.

ومن ثَم يمكن بلورة مشكلة الدراسة في ضوء مجموعة من التساؤلات التالية:

(١) ما هو المستوى الحالي لتماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية الكويتي؟
(٢) ما هو المستوى الحالي لجودة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي؟
(٣) ما هي الأسباب التي تؤدي إلى عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية الكويتي؟
(٤) ما هي أسباب انخفاض جودة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي؟
(٥) هل يؤدي تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية إلى تحسين جودة الأرباح ومن ثَم ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية الكويتي؟

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

دراسة (مجدي مليجي، ٢٠١٤):

بعنوان "أثر هيكل المِلكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية"، وتم **تطبيق الدراسة** على عينة مكونة من (٩٠) شركة من الشركات المصرية المقيَّدة ببورصة الأوراق المالية، **واستهدفت الدراسة** دراسة أثر كل من هيكل المِلكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفُّظ في التقارير المالية المنشورة بمنشآت الأعمال المصرية، وقد اعتمد الباحث على الدراسة التطبيقية، **وتوصل إلى** مجموعة من النتائج من أهمها: هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين كل من حجم الشركة، ونسبة الرفع المالي، وجودة لجان المراجعة، ومستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، بينما توجَد علاقة ارتباط طردية ولكن ليست ذات دلالة معنوية بين كل من حجم مكتب المراجعة، ونوع الصناعة، ومستوى التحفظ المحاسبي؛ وأوصت الدراسة بعدم التخلي عن تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة مع الموازنة في تطبيقها، فكما أن تطبيقها بجهل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لاتخاذ القرار ويزيد من قيمة المنشأة، فإن المبالغة في تطبيقها تضر بالشركة لاعتقاد المساهم بأن يستثمر أمواله في منشأة أقل نجاحًا مما يجعله يتعرف على أسهمه في أقل من قيمتها، أي اتخاذ قرار في غير مصلحته وهو ما يُسمَّى بمشكلة الاختيار العكسي.

دراسة (سندية مروان وليث محمد، ٢٠١٥):

بعنوان "دور الحوكمة في دعم اتخاذ قرار الاستثمار: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية"، وتم **تطبيق الدراسة** على عينة مكونة من (٥٤) شركة من الشركات الجزائرية المقيَّدة ببورصة الأوراق المالية، **واستهدفت الدراسة** تحليل العلاقة بين مستوى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ودعم قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وقد اعتمد الباحثان على الدراسة التطبيقية، **وتوصل الباحثان إلى** مجموعة من النتائج من أهمها: معادلة الشركات في سوق العراق للأوراق المالية، تحقيق الضوابط الخاصة بقوانين الفساد والشفافية والمساءلة والاهتمام بالنتائج، لكنها لم تتمكن من الإيفاء بالالتزامات القانونية؛ لم تتمكن الشركات من تحقيق أهدافها الأساسية لكنها حاولت إيجاد لجان رقابية فيما يتعلق بإدارة الموجودات والمصروفات؛ وقد أوصت الدراسة باتباع سياسات وممارسات المحاسبة الرقابية والمالية وإعداد التقارير والإفصاح بصورة تتجاوز المتطلبات القانونية.

دراسة (كرار سليم، ٢٠١٦):

بعنوان "قياس مستوى جودة الأرباح المحاسبية ومدى تأثرها بمحددات هيكل الملكية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرَجة في سوق العراق للأوراق المالية"، وتم **تطبيق الدراسة** على عينة مكونة من (٨) مصارف من المصارف العراقية المقيَّدة ببورصة الأوراق المالية، **واستهدفت الدراسة** قياس مستوى جودة الأرباح، ومن ثَم بيان مدى تأثرها بمحددات هيكل الملكية بالتطبيق على ثمانية من المصارف العراقية التجارية المدرَجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠١٣ م، وقد اعتمد الباحث على الدراسة التطبيقية، **وتوصل إلى** مجموعة من النتائج من أهمها: أن هناك مستوى مقبول من جودة الأرباح في تلك المصارف محل الدراسة، وبينت النتائج الإجمالية أن هناك أثرًا لمحددات هيكل المِلكية على مستوى جودة الأرباح؛ وأوصت الدراسة باعتماد مؤشر لقياس جودة الأرباح في البيئة العراقية، فضلًا عن تقنين محددات هيكل المِلكية لما لذلك من أثر في رصد ومراقبة التصرفات السلبية للإدارة لما ينعكس إيجابيًا على جودة الأرباح وتشجيع الاستثمار.

دراسة (محمد محمد،٢٠١٧):

بعنوان "قياس أثر استخدام جودة الاستحقاق كمقياس وصفي لجودة الإفصاح على عدم تماثل المعلومات بسوق الأوراق المالية"، وتم **تطبيق الدراسة** على عينة مكونة من (٤٠) شركة مدرَجة بالبورصة خلال سلسلة زمنية قدرها (١٢) سنة للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٢ م)، **واستهدفت الدراسة** الكشف عن العلاقة بين جودة الاستحقاق وجودة الإفصاح بالشركات، وقياس أثر استخدام جودة الاستحقاق كمقياس وصفي لجودة الإفصاح على عدم تماثل المعلومات بسوق الأوراق المالية، وقد اعتمد الباحث على الدراسة التطبيقية، **وتوصل إلى** مجموعة من النتائج من أهمها: وجود علاقة طردية بين جودة الاستحقاق وجودة الإفصاح، في حين توجَد علاقة عكسية التأثير لبعض المتغيرات مثل حجم المنشأة والرافعة المالية على المتغير التابع (جودة الإفصاح)، ويوجَد تأثير عكسي بين جودة الاستحقاق وعدم تماثل المعلومات، مما يَعني أنه كلما انخفضت جودة الاستحقاق، ارتفع عدم التماثل في المعلومات، والعكس صحيح.

دراسة (أكرم سامي، ٢٠١٨):

بعنوان "تحليل العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال وجودة الأرباح المحاسبية في ضوء تطبيق معايير تطبيقية دراسة: IFRS"، وتم **تطبيق الدراسة** على عينة مكونة من كافة الشركات المصرية المدرَجة ضمن مؤشر (EGX100) والتي تتبنى تطبيق معايير IFRS، **واستهدفت الدراسة** تحديد أثر الالتزام بالمعايير الدولية للتقرير المالي IFRS في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المتعاملين بسوق الأوراق المالية المصرية، والتعرف على انعكاسات ذلك على تحسين جودة الأرباح المحاسبية من خلال التقارير المالية السنوية لكافة الشركات التي تدخُل في نطاق عينة الدراسة، وقد اعتمد الباحث على الدراسة التطبيقية، **وتوصل إلى** مجموعة من النتائج من أهمها: إن الشركات (شركات قطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك محل الدراسة) التي تلتزم بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS تكون أكثر توجُّهًا نحو استخدام مقياس القيمة العادلة فيَصدر عنها تقارير مالية تتصف بتناسق المعلومات، وانخفاض التباين في قيم أصولها، والحد من الفجوة المعلوماتية التي تنشأ بين مُعِدّي ومستخدمي التقارير المالية، بما يَضمن تخفيض تكلفة رأس المال وتحسين جودة الأرباح المحاسبية، وإن الشركات (شركات قطاع العقارات محل الدراسة) الأقل التزامًا بما ورد من متطلبات الإفصاح طبقًا لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS ينتج عنها معلومات غير متماثلة، وترتفع تكلفة رأس المال بها، وتتدنى جودة الأرباح المحاسبية في هذا النوع من الشركات.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Nurcholisah, 2016):

بعنوان: "تأثيرات جودة التقارير المالية على عدم تماثل المعلومات وتأثيراتها على الفاعلية الاستثمارية"، وتم **تطبيق الدراسة** على عينة مكونة من (٢٢) شركة من شركات صناديق المعاشات التقاعدية في إندونيسيا، **واستهدفت الدراسة** بحث تأثيرات التقارير المالية على عدم تماثل المعلومات، والتعرف كذلك على تأثير عدم تماثل المعلومات على فاعلية عملية الاستثمار، وقد اعتمد الباحثون على الدراسة التطبيقية، **وتوصل الباحثون إلى** مجموعة من النتائج من أهمها: عدم وجود تأثير لجودة التقارير المالية على عدم تماثل

المعلومات في شركات المعاشات التقاعدية، وعدم وجود تأثير لعدم تماثل المعلومات على فاعلية عملية الاستثمار في شركات المعاشات التقاعدية.

دراسة (Potin et al., 2016):

بعنوان: "المحاسبية التحوطية في سوق البورصة البرازيلية: التأثيرات على جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح وعدم تماثل المعلومات"، وتم **تطبيق الدراسة** على عينة مكونة من (١٥٠) شركة من الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية والبورصة البرازيلية، **واستهدفت الدراسة** بحث تأثير المحاسبة التحوطية في شركات الأوراق المالية في البورصة البرازيلية على جودة المعلومات المالية والإفصاح عن الأدوات المالية الاشتقاقية وعدم تماثل المعلومات، وقد اعتمد الباحثون على الدراسة التطبيقية، **وتوصل الباحثون إلى** مجموعة من النتائج من أهمها: وجود علاقة إيجابية ذات دلالة بين المحاسبة التحوطية وملاءمة المعلومات المحاسبية والإفصاح عن الاشتقاقات، ووجود علاقة سلبية ذات دلالة بين المحاسبة التحوطية وسجل المعلومات المتعلقة بالأرباح، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة التحوطية وعدم تماثل المعلومات.

دراسة (Razak, 2017):

بعنوان: "أثر عدم تماثل المعلومات تجاه جودة الأرباح التراكمية مع الحوكمة المؤسسية الجيدة باعتبارها متغير وسيط"، وتم **تطبيق الدراسة** على عينة مكونة من (٧٢) شركة من الشركات الصناعية في بورصة إندونيسيا، **واستهدفت الدراسة** بحث تأثير عدم تماثل المعلومات على جودة أرباح المستحقات التي تقوم بإنتاجها الشركات العامة، وقد اعتمد الباحثون على الدراسة التطبيقية، **وتوصل الباحثون إلى** مجموعة من النتائج من أهمها: وجود تأثير ذو دلالة لعدم تماثل المعلومات على جودة الأرباح، وتلعب المِلكية والإدارية وتكوين مجلس الإدارة المستقل باعتبارها متغيرات مستقلة دور الوسيط في العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وجودة أرباح المستحقات، وتحتاج الإدارة باعتبارها صانعة القرار إلى معلومات ذات جودة لإنتاج أرباح المؤسسة لأن المعلومات حول الأرباح يتم استخدامها كأساس لصنع القرار فيما يتعلق بالأطراف ذات الصلة، وتلعب الحوكمة المؤسسية الجيدة الدور الوسيط في العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وجودة أرباح المستحقات.

دراسة (Carvalho & Kalatzis, 2018):

بعنوان: "جودة الأرباح وقرارات الاستثمار والقيود المالية" وتم **تطبيق الدراسة** على عينة مكونة من (٩٥٨) شركة غير مالية من (٧) دول مختلفة في أمريكا اللاتينية، **واستهدفت الدراسة** بحث العلاقة بين جودة الأرباح والقيود المالية وقرارات الاستثمار وما إذا كانت جودة الأرباح تؤثر على الاستجابات للتدفقات النقدية الاستثمارية، وقد اعتمد الباحثون على الدراسة التطبيقية، **وتوصل الباحثون** إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين انخفاض جودة أرباح المستحقات ومعدلات الاستثمار في الشركات ذات الاستثمارات المفرطة، ووجود علاقة ارتباطية سلبية بين جودة أرباح المستحقات ومعدلات الاستثمار في الشركات ذات مستويات الاستثمار المتدنية، كما تؤثر جودة أرباح المستحقات على الاستجابات للتدفقات النقدية الاستثمارية للشركات في حالة وجود قيود مالية، كما يؤدي انخفاض جودة المعلومات المحاسبية إلى زيادة الاعتمادية المتعلقة بالاستثمار على التدفقات النقدية الحرة، وتؤدي سوء جودة أرباح المستحقات إلى تفاقم المشكلات المتعلقة بتعارض المصالح بين صناع القرار والمستثمرين.

دراسة (Nel et al., 2018):

بعنوان: "العلاقة بين علاقات المستثمرين الالكترونية وعدم تماثل المعلومات" وتم **تطبيق الدراسة** على عينة مكونة من (٨٥) شركة من الشركات المدرَجة في بورصة جوهانسبرج، **واستهدفت الدراسة** التحقق من وجود علاقة بين جودة علاقات مستثمر الإنترنت عبر مواقع الويب المؤسسية وعدم تماثل المعلومات، وقد اعتمد الباحثون على الدراسة التطبيقية، **وتوصل الباحثون إلى** مجموعة من النتائج من أهمها: وجود علاقة ارتباطية سلبية ذات دلالة بين علاقات مستثمر الإنترنت وعدم تماثل المعلومات فيما يتعلق بالفرق بين سعر البيع والشراء، وأثر السعر ومتابعة المحلل، ويُعتبر الفرق بين سعر البيع والشراء هو أكثر ممثلي عدم تماثل المعلومات شيوعًا وجاذبية من الناحية النظرية، ويقدِّم الدعم التجريبي القوي للعلاقة السلبية بين علاقات

مستثمر الإنترنت وعدم تماثل المعلومات، ويلعب أثر السعر كممثل لعدم تماثل المعلومات دورًا مهمًا باعتباره مقياسًا للسيولة التي تتمثل في قدرة المستثمر على إجراء المعاملات التجارية دون التأثير على سعر الأسهم.

التعليق على الدراسات السابقة:

ويلاحَظ من خلال استعراض الدراسات السابقة ما يلي:

١. **من زاوية المجال:** تمت أغلب الدراسات على دول أوربية وبعض الدول العربية، وبالنسبة لدولة الكويت فعلى الرغم من وجود بعض الدراسات بها إلا أنه لا توجَد دراسة تناولت أثر تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية على تحسين جودة الأرباح لترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية، لذا سوف يحاول الباحث تناول هذا الموضوع لسد الفجوة الموجودة في دولة الكويت.

٢. **من زاوية هدف الدراسة:** استهدفت أغلب الدراسات:

- قياس مستوى جودة الأرباح.
- التعرف على أثر هيكل المِلكية على جودة الأرباح.
- التعرف على أثر الالتزام بآليات الحوكمة على عدم تماثل المعلومات وجودة الأرباح.
- تحديد المعلومات المحاسبية الموجودة على شكل نِسب مالية، وتحديد متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل أثر تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية على تحسين جودة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي من خلال إجراء دراسة ميدانية على مجموعة من الشركات المدرَجة في سوق الأوراق المالية الكويتي، بما يساهم في ترشيد قرارات المستثمرين.

من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. تحديد المستوى الحالي لتماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية الكويتي.
٢. تحديد المستوى الحالي لجودة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي.
٣. التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية الكويتي.
٤. التعرف على أسباب انخفاض جودة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي.
٥. التعرف على أثر تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية على تحسين جودة الأرباح، ومن ثَم ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية الكويتي.

فروض الدراسة:

تتمثل فروض الدراسة فيما يلي:

١. لا توجَد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول واقع تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية الكويتي.
٢. لا توجَد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول واقع جودة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي.
٣. لا توجَد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول الأسباب التي تؤدي إلي عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية الكويتي.
٤. لا توجَد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي.
٥. لا يوجَد أثر لتخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية على تحسين جودة الأرباح، ومن ثَم ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية الكويتي.

حدود الدراسة:

- **حدود مكانية:** سوف يقتصر تطبيق الدراسة على الشركات المدرَجة في سوق الأوراق المالية الكويتي، والبالغ عددها ١٧٥ شركة.

- **حدود منهجية:** تقتصر الدراسة على قياس أثر تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية على تحسين جودة الأرباح لترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية الكويتي.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميته من تزايد الاهتمام بالمعلومات ودورها الرئيس في كفاءة وتنشيط سوق رأس المال، ويمكِن تناول أهمية الدراسة كما يلي:

الأهمية العلمية:

- تزايُد حدة المنافسة بين المنشآت بالارتكاز على كِمية وقيمة المعلومات المتاحة لديها.
- العمل على تحديد إطار مفاهيمي لعدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح.
- زيادة الاهتمام بشأن مدى إمكانية ترشيد قرارات المستثمرين اعتمادًا على تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية وتحسين جودة الأرباح.

الأهمية العملية:

- تزايُد حاجة المستثمرين إلى التعرف على كيفية الاستفادة من المعلومات المحاسبية في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.
- تساعد نتائج هذه الدراسة المستثمرين في كل على:
  - تحسين جودة الأرباح.
  - التعرف على طبيعة أسباب عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية الكويتي.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الاستقرائي، بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكوَّن مجتمع الدراسة من شركات الوساطة والسمسرة المالية في الكويت، والبالغ عددها (١٠) شركات، واشتملت عينة الدراسة على (٣٧٣) فردًا.

أداة الدراسة وإجراءات التحقق من صدقها وثباتها:

قام الباحث ببناء استبانة للكشف عن أثر تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية على تحسين جودة الأرباح لترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية.

الأساليب الإحصائية:

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي سعى الباحث إلى تحقيقها تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) واستخراج النتائج وفقًا للأساليب الإحصائية التالية:

١- **التكرارات والنسب المئوية:** للتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة.
٢- **المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية:** لحساب متوسطات عبارات محاور الاستبانة، وكذلك الدرجات الكلية.
٣- **اختبار تحليل الانحدار الخطي:** للتعرف على أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.
٤- **تحليل التباين الأحادي (One Way Anova):** لحساب الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة.
٥- **معادلة المدى:** وذلك لوصف المتوسط الحسابي للاستجابات على كل عبارة على النحو التالي:

تم تحديد درجة الاستجابة بحيث تعطي الدرجة المنخفضة (١)، المتوسطة (٢)، العالية (٣)، ويتم تحديد درجة التحقق لكل محور بناءً على ما يلي:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى الحدالأدنى -}}{\text{عددالمستويات}} = \frac{3-1}{3} = ٠,٦٧$$

- من ١ إلى أقل من ١,٦٧ تمثل درجة استجابة (منخفضة).
- من ١,٦٧ إلى أقل من ٢,٣٤ تمثل درجة استجابة (متوسطة).

- من ٢,٣٤ إلى أقل من ٣ تمثل درجة استجابة (عالية).

ملخص نتائج الدراسة:

أ) نتائج التحليل الإحصائي للفرض الأول بعنوان : لا توجَد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول واقع تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية الكويتي، تبين ما يلي:

- عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول واقع تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت قبل وبعد تعميمات ٢٠١٥ تُعزى لمتغير القطاع، عند مستوى دلالة (٠,٠٥).
- عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول واقع تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت قبل وبعد تعميمات ٢٠١٥ تُعزى لمتغير رأس المال، عند مستوى دلالة (٠,٠٥).
- عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول واقع تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت قبل وبعد تعميمات٢٠١٥ تُعزى لمتغير عدد المساهمين، عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

ب) نتائج التحليل الإحصائي للفرض الثاني بعنوان: لا توجَد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول واقع جودة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي، تبين ما يلي:

- عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول واقع الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي قبل وبعد تعميمات ٢٠١٥ تُعزى لمتغير القطاع، عند مستوى دلالة (٠,٠٥).
- عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول واقع جودة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي قبل وبعد تعميمات ٢٠١٥ تُعزى لمتغير رأس المال، عند مستوى دلالة (٠,٠٥).
- عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول واقع جودة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي قبل وبعد تعميمات ٢٠١٥ تُعزى لمتغير عدد المساهمين، عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

ج) نتائج التحليل الإحصائي للفرض الثالث، بعنوان: لا توجَد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول الأسباب التي تؤدي إلى عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية الكويتي، تبين ما يلي:

- عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول الأسباب التي تؤدي إلى عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية الكويتي قبل وبعد تعميمات ٢٠١٥ تُعزى لمتغير القطاع، عند مستوى دلالة (٠,٠٥).
- عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول الأسباب التي تؤدي إلى عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية الكويتي قبل وبعد تعميمات ٢٠١٥ تُعزى لمتغير رأس المال، عند مستوى دلالة (٠,٠٥).
- عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول الأسباب التي تؤدي إلى عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية الكويتي قبل وبعد تعميمات ٢٠١٥ تُعزى لمتغير عدد المساهمين، عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

د) نتائج التحليل الإحصائي للفرض الرابع، والذي نص على: لا توجَد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي، تبين ما يلي:

- عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي قبل وبعد تعميمات ٢٠١٥ تُعزى لمتغير القطاع، عند مستوى دلالة (٠,٠٥).
- عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي قبل وبعد تعميمات ٢٠١٥ تُعزى لمتغير رأس المال، عند مستوى دلالة (٠,٠٥).
- عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي قبل وبعد تعميمات ٢٠١٥ تُعزى لمتغير عدد المساهمين، عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

ه) نتائج التحليل الإحصائي للفرض الخامس بعنوان: لا يوجَد أثر لتخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية على تحسين جودة الأرباح، ومن ثَم ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية الكويتي تبين ما يلي:

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية (لتماثل المعلومات المحاسبية) على تحسين جودة الأرباح لترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية الكويتي، وذلك قبل وبعد تعميمات ٢٠١٥ عند مستوى دلالة أقل من (٠,٠٥).

توصيات الدراسة:

١. ضرورة الاعتماد على النظم التكنولوجية الحديثة في إدارة أرباح الشركات.
٢. إيفاد بعثات للخارج للتدريب على تطبيق المرونة والمعايير الدولية في إدارة منشآت الأعمال.
٣. توفير تقارير مراجعة بشكل مستمر على أرباح الشركات، للتأكد من اتباع المعايير المحاسبية التي لا تسمح بالتلاعب بأرقام الأرباح.
٤. ضرورة تحري الدقة والشفافية في عرض نبوءات المحليين لكي تستطيع جذب انتباه المستثمرين وزيادة شراء الأسهم.
٥. وضع آليات وسياسات من قِبل المؤسسات التشريعية والمنظمات المَعنية، من أجل وضع عدد من التشريعات لكي يتم اتباعها من خلال المنشآت المالية لتحقيق النزاهة والشفافية.
٦. ضرورة التحقق من توفير المعلومات المحاسبية، وذلك كي يتأكد المستثمر من موثوقية المعلومات، وتزيد أسعار شراء الأسهم.
٧. توفير قاعدة بيانات لكي تشتمل على جميع المعلومات المحاسبية المتعلقة بكافة الشركات المرتبطة والمسجَّلة بسوق الأوراق المالية.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية:

أحمد يسري أمين سامي. (٢٠١٦). دور معايير التقارير الدولية (IFRS) في تخفيض عدم تماثل المعلومات لدى المستثمرين في البورصة. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ٧* (٣)، ٢٦٠-٢٨٦.

أكرم سامي مرقص. (٢٠١٨). تحليل العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال وجودة الأرباح المحاسبية في ضوء تطبيق معايير تطبيقية دراسة: IFRS. *الفكر المحاسبي*. ٢٢ (٢)، ١٠-٥٤.

دلال بكاري. (٢٠١٥). *اختبار العلاقة بين العائد والمخاطرة في سوق الأوراق المالية: دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤* . (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.

سعود محمد الركيبي. (٢٠١٥). أثر ممارسات إدارة الأرباح على أسعار الأدوات المالية في سوق الكويت للأوراق المالية دراسة تطبيقية. مصر، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة، الفكر المحاسبي.

سندية مروان سلطان الحيالي. ليث محمد سعيد الجعفر. (٢٠١٥). دور الحوكمة في دعم اتخاذ قرار الاستثمار الجزائر: جامعة السلف.

عامر محمد علي الرطام. (٢٠٠٩). متطلبات الإفصاح عن ربحية السهم وتأثيرها على قرارات المستثمرين في ضوء المعايير المحاسبية الدولية: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية بدولة الكويت، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة.

عبد الرحمن محمد سليمان رشوان. (٢٠١٧). قياس أثر الممارسات المحاسبية الخاطئة لظاهرة عدم تماثل المعلومات وانعكاساته على جودة الأرباح المحاسبية. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، (١١)، ٤٠٤-٤٣٨.

عبد الناصر إبراهيم نور؛ حنان العواودة. (٢٠١٧). إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة اختباريه على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ١٣* (٢)، ١٦١-١٧٩.

كرار سليم الزهرة. (٢٠١٦). قياس مستوى جودة الأرباح المحاسبية ومدى تأثيرها بمحددات هيكل الملكية. بغداد: جامعة المثنى.

مجدي مليجي عبد الحكيم. (٢٠١٤). أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية. طنطا: جامعة طنطا.

محمد محمد الفرارجي. (٢٠١٧). قياس أثر استخدام جودة الاستحقاق كمقياس وصفي لجودة الإفصاح على عدم تماثل المعلومات بسوق الأوراق المالية. *الفكر المحاسبي*، ٢١ (١)، ٢١٧-٢٥٨.

مشعل محمد الجميل. (٢٠١٢). أثر استخدام أساليب المحاسبة الاحتيالية على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت دراسة نظرية تطبيقية. مصر: جامعة بورسعيد، كلية

هالة حمدي أحمد حسانين. (٢٠١٤). قياس أثر تخفيض عدم تماثل المعلومات على كفاءة سوق رأس المال. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، ٤ (١)، ١٨٣-٢٠٥.

هاني عبده خليل حسانين الجارحي الجارحي. (٢٠١٣). إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح المحاسبي بهدف تخفيض مخاطر عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية. *إدارة الأعمال*، (١٤٣)، ١١٤-١٢١.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Ajina, A., Sougne, D., & Lakhal, F. (2015). Corporate disclosures, information asymmetry and stock-market liquidity in France. *Journal of Applied Business Research (JABR)*, *31*(4), 1223-1238.

Carvalho, F. L. D., & Kalatzis, A. E. G. (2018). Earnings quality, investment decisions, and financial constraint. *Revista Brasileira de Gestão de Negócios*, *20*(4), 573-598.

Dai, Y., Kong, D., & Wang, L. (2013). Information asymmetry, mutual funds and earnings management: Evidence from China. *China Journal of Accounting Research*, *6*(2013), 187-209.

Nel, G. F., Smit, E., & Brummer, L. M. (2018). The link between Internet investor relations and information asymmetry. *South African Journal of Economic and Management Sciences*, *21*(1), 1-10.

Nurcholisah, K. (2016). The Effects Of Financial Reporting Quality On Information Asymmetry And Its Impacts On Investment Efficiency. International Journal Of Economics, Commerce And Management, 4(5), 838-850.

Potin, S. A., Bortolon, P. M., & SarloNeto, A. (2016). Hedge accounting in the Brazilian stock market: effects on the quality of accounting information, disclosure, and information asymmetry. Revista Contabilidade & Finanças, 27(71), 202-216.

Razak, L. A. (2017). The Impact Of Information Asymmetry Towards The Quality Of Accrual Earnings With Good Corporate Governance (GCG) As Moderating Variable. *Qualitative and Quantitative Research Review*, *2*(3), 1-12.

ملحق رقم (١) قائمة بأسماء السادة محكمي أداة الدراسة

الاسم	التخصص	جهة العمل
د. مجبل السعيدي	دكتوراه في المحاسبة	جامعة بورتسموث، المملكة المتحدة
د. فيصل العنزي	دكتوراه في المحاسبة	جامعة نيوكاسل، أستراليا
د. مشاري الفريح	دكتوراه في المحاسبة	جامعة كوينزلاند للتقنية، أستراليا
د. محمد الشهابي	دكتوراه في المحاسبة	جامعة جون مورس ليفربول، المملكة المتحدة
د. بدر الشمري	دكتوراه في المحاسبة	جامعة ويسترن أستراليا، أستراليا
د. إيمان الغربللي	دكتوراه في المحاسبة	جامعة كوينز لاند الجنوبية، أستراليا
د. سعد الشمري	دكتوراه في المحاسبة	جامعة بوند، أستراليا
د. خالد العنزي	دكتوراه في المحاسبة	جامعة ولونغونغ، أستراليا
د. عبدالله الياقوت	دكتوراه في المحاسبة	جامعة لوفبرا، المملكة المتحدة
د. عبدالله المطوع	دكتوراه في المحاسبة	جامعة درهام، المملكة المتحدة
د. فيصل الحمد	دكتوراه في المحاسبة	جامعة دندي، المملكة المتحدة
د. علي العوضي	دكتوراه في المحاسبة	جامعة ستراثكلايد، المملكة المتحدة
د. أحمد المطيري	دكتوراه في المحاسبة	جامعة إسيكس، المملكة المتحدة
أ. أحمد السمحان	ماجستير في المحاسبة	جامعة أوكلاهوما سيتي، الولايات المتحدة الامريكية
أ. بشاير السابج	ماجستير في المحاسبة والتمويل والإدارة	جامعة بريستول، المملكة المتحدة
أ. بدور الصقعبي	ماجستير في المحاسبة والتمويل	جامعة بانغور، المملكة المتحدة
د. نغم الدبوس	دكتوراه في المحاسبة	جامعة أبردين، المملكة المتحدة
د. نابي الدويلة	دكتوراه في المحاسبة	جامعة ولونغونغ، أستراليا
د. هشام المجمد	دكتوراه في المحاسبة	جامعة دندي، المملكة المتحدة
د. نورا الطاهر	دكتوراه في المحاسبة	جامعة ماكواري، أستراليا

ملحق رقم (٢) الاستبانة في صورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي/ أختي الفاضل/ ة/..... المحترم/ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. وبعد،

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول **"أثر تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية على تحسين جودة الأرباح لترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية".**

وعليه يتشرف الباحث بأن يضع بين أيديكم هذا الاستبيان، آملًا منكم التكرم بالإجابة على فقراته، وذلك بوضع علامة (√) في الخانة التي تعبِّر عن وجهة نظركم بدقة وموضوعية وأمانة، لأن نتائج الدراسة تتوقف على ذلك.

ويؤكد لكم الباحث بأن جميع المعلومات الواردة في المقياس سوف تتم إحاطتها بالسرية التامة، وسيكون استخدامها بحسب ما تقتضيه أخلاقيات البحث العلمي فقط.

وأخيرا أتوجَّه بكل الشكر والتقدير لكل من ساهم في هذه الاستبانة والإجابة والمشورة، راجيًا من الله –تعالى- أن يجزيهم عني أحسن الجزاء.

الباحث

في السنوات الأخيرة أصدرت هيئة سوق الأوراق المالية بدولة الكويت مجموعة من القرارات والتعميمات التي تضمَن الشفافية والإفصاح عن المعلومات حتى تضمَن عدالة تنظيم المعلومات.

ولعل أبرز تلك القرارات ما قامت به هيئة سوق الأوراق المالية بدولة الكويت من إصدار الكتاب العاشر "الإفصاح والشفافية" لها في نوفمبر (٢٠١٥)، والخاص بتنظيم عمليات المعلومات والحصول عليها والأشخاص المطَّلعين عليها، وفيه قامت الهيئة بطرح بنود ومواد ونماذج منظِّمة لعملية الإفصاح عن المعلومات.

وقد احتوى الدليل المنشور على الموقع الإلكتروني لهيئة سوق الأوراق المالية الكويتية على القواعد العامة المنظِّمة لعملية الإفصاح عن المعلومات، والتزامات الشركات المُدرَجة، والتزامات البورصة، والتنسيق مع الجهات الحكومية والرقابية والأشخاص المستفيدون، وكذلك مسؤوليات الشركة المُدرَجة، ومسؤولية الشخص المطَّلع، وقائمة الأشخاص المطلعين، وتضمَّن الفصل الرابع من الكتاب الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وتوقيتها، وآليات الإفصاح والنشر على الموقع الإلكتروني، والتزامات البورصة بالمراقبة والتدقيق.

ويكمن تميز تلك الفترة بأنها فترة يمكِن تسميتها بحق "عهد التطوير وزيادة الشفافية"، وذلك لاعتماد لجنة السوق للكثير من القرارات المنظِّمة لعملية التداول والإفصاح وزيادة الشفافية مما دفع الكثير من أفراد المجتمع إلى التحول لسوق الأسهم لارتفاع عوائده، كما تمثَّل هذه الفترة عهد الاستقرار السياسي في منطقة الخليج العربي بسبب الأحداث السياسية التي مرت بها هذه المنطقة في ذلك الوقت.

الجزء الأول: المعلومات الديمغرافية

القطاع:

- ☐ الاستثمار.
- ☐ الخدمات.
- ☐ البنوك.
- ☐ التأمين.
- ☐ الصناعة.
- ☐ أخرى (تذكر).

رأس المال:

- ☐ أقل من مليون دينار.
- ☐ من مليون إلى ٥ مليون دينار.
- ☐ أكثر من ٥ مليون دينار.

عدد المساهمين:

- ☐ أقل من ١٠ مساهمين.
- ☐ من ١٠ إلى ٢٠ مساهم.
- ☐ أكثر من ٢٠ مساهم.

ثانيًا: محاور الاستبانة:

م	الفقرات	قبل تعميمات ٢٠١٥			بعد تعميمات ٢٠١٥		
		موافق	محايد	غير موافق	موافق	محايد	غير موافق
المحور الأول: واقع تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت.							
١-	يوفر سوق الأوراق المالية بدولة الكويت معلومات محاسبية للمستثمرين.						
٢-	يتم تسريب بعض البيانات لبعض المستثمرين قبل نشر القوائم المالية.						
٣-	توجَد آلية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت لكافة المستثمرين في توقيت واحد.						
٤-	يوفر سوق الأوراق المالية بدولة الكويت معلومات محاسبية مستقبلية تفيد المستثمرين.						
٥-	يلتزم سوق الأوراق المالية بدولة الكويت بمعايير النزاهة والشفافية في تقديم المعلومات المحاسبية لكافة المستثمرين.						
٦-	تتوافر معلومات عن جميع العناصر والبنود من المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المطروحة في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت.						
٧-	تتمتع القوائم المالية المطروحة في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت بموثوقية ومصداقية عالية.						
٨-	تبرز جميع الشركات المُدرَجة في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت جميع المعلومات في التقارير المالية.						
٩-	يطرح سوق الأوراق المالية بدولة الكويت معلومات تفصيلية عن هيكل تمويل الشركات المُدرَجة به.						
١٠-	توضح الشركات المُدرَجة في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت معلومات عن نسب الأرباح للمساهمين.						
١١-	تبين الشركات المُدرَجة في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت نصيب كل سهم من الأرباح.						
١٢-	يوفر سوق الأوراق المالية بدولة الكويت بيانات عن نوعية الاستثمارات (طويلة - قصيرة الأجل).						
١٣-	يوفر سوق الأوراق المالية بدولة الكويت معلومات واضحة ودقيقة عن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.						
١٤-	يبين سوق الأوراق المالية بدولة الكويت بيانات واضحة ومحددة عن السياسات المحاسبية للشركات المُدرَجة به.						
١٥-	تحوي القوائم المالية للشركات المُدرَجة في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت الكثير من المعلومات الملائمة لحاجات المستثمرين المختلفة.						
١٦-	توفر الشركات المُدرَجة في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت معلومات عن المخصصات المالية والاحتياطات والأصول الخاصة بها.						
١٧-	توفر الشركات المُدرَجة معلومات عن تزايد الأرباح في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت						

م	الفقرات	قبل تعميمات ٢٠١٥			بعد تعميمات ٢٠١٥		
		موافق	محايد	غير موافق	موافق	محايد	غير موافق
المحور الثاني: واقع جودة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي.							
١٨-	يمكن التنبؤ بالأرباح المستقبلية في سوق الأوراق المالية الكويتي من الأرباح الحالية.						
١٩-	يمكن الحصول على أرباح ومستحقات غير عادية غير مخطط لها مسبقًا من سوق الأوراق المالية بدولة الكويت.						
٢٠-	تعترف الشركة المُدرَجة بسوق الأوراق المالية بدولة الكويت بالأرباح والخسائر في الوقت المناسب.						
٢١-	الديون الخارجية للشركات المُدرَجة بسوق الأوراق المالية بدولة الكويت منخفضة.						
٢٢-	تقترب المستحقات للشركات المُدرَجة في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت من قيمة النقد.						
٢٣-	يوجَد تناسب بين ارتفاع قيمة الأرباح وأسعار الأسهم للشركات المُدرَجة في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت.						
المحور الثالث: أسباب عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية الكويتي.							
٢٤-	عدم اكتفاء المستثمرين أو المستفيدين من المعلومات التي تحجبها عنهم الإدارة وهي المعلومات الداخلية.						
٢٥-	اختلاف حجم المعلومات الداخلية والمعلومات المنشورة للجميع.						
٢٦-	تنوع المعلومات التي تصل إلى المستثمرين أو المستفيدين.						
٢٧-	إخفاء الإدارة معلومات متعلقة بمركزها التنافسي مثل الأرباح المحقَّقة أو الفعلية.						
٢٨-	تعارض مصالح بعض الأطراف الذين تكون بينهم معاملة مالية.						
٢٩-	تأثير المعلومات المتعلقة بإعلان خطط الربح المحاسبي.						
٣٠-	حداثة سوق الأوراق المالية بدولة الكويت.						
٣١-	تداخل اهتمامات المستثمرين بسوق الأوراق المالية بدولة الكويت.						
٣٢-	تغير توقعات المستثمرين والمساهمين بمجرد وصول المحتوى المعلوماتي الجديد الذي يشتمل على إعلانات عن خطط الربح المحاسبي.						
المحور الرابع: أسباب انخفاض جودة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي.							

م	الفقرات	قبل تعميمات ٢٠١٥			بعد تعميمات ٢٠١٥		
		موافق	محايد	غير موافق	موافق	محايد	غير موافق
٣٣-	ضعف أداء بعض الشركات المُدرَجة في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت.						
٣٤-	صغر حجم بعض الشركات المُدرَجة في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت مما يحد من المزايا المختلفة التي تحظى بها الشركات الكبرى.						
٣٥-	زيادة الديون على بعض الشركات المُدرَجة في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت التي تؤدي إلى خفض المبالغ المستثمَرة لتجنب العجز عن السداد.						
٣٦-	ضعف سيطرة حمَلة الأسهم نتيجة لكثرة عدد الأسهم والمستثمرين.						
٣٧-	قصور بعض المعايير المحاسبية التي تستخدمها الشركات.						
٣٨-	تلاعب بعض أعضاء مجلس الإدارة في القوائم المالية.						
٣٩-	قلة عدد أعضاء لجنة التدقيق في جودة الأرباح.						
٤٠-	التردد في بيع الأسهم الخاسرة بسبب عدم القدرة على الاعتراف بارتكاب الأخطاء ووقوع الخسارة على أمل تعويض الخسارة فيما بعد.						
٤١-	زيادة نسبة المخاطرة في حالة سوء الأوضاع.						
٤٢-	الأخطاء الشائعة في تحديد قيمة السهم وفق سمعة الشركة وحجم نشاطها.						
٤٣-	اتجاه المحللين الفنيّين غير المحترفين، في فترات معينة إلى استخدام مؤشر واحد أو اثنين فقط لتحليل حالة السهم.						
المحور الخامس: ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت.							
٤٤-	يستطيع المستثمر تحديد القرارات المتعلقة بطبيعة استثماره (طويل - قصير) الأجل.						
٤٥-	يستطيع المستثمر تقييم المخاطر المتوقعة في العملية الاستثمارية اعتمادًا على التدفقات المتوقعة.						
٤٦-	يتمكن المستثمر من إدارة محفظته الاستثمارية بشكل فعال.						
٤٧-	يتمكن المستثمر من تداول الأسهم وبيعها بحرية.						
٤٨-	يفضّل المستثمر اتخاذ القرارات الاستثمارية بعد الاطلاع على التقارير النصف سنوية.						
٤٩-	يتمكن المستثمر من التنبؤ بدقة بأرباح وأسعار الأسهم.						
٥٠-	يتمكن المستثمرون من اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار الكفء.						
٥١-	يستطيع المستثمر التقييم العلمي للقرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية بدولة الكويت.						
٥٢-	يقوم المستثمر باستشارة جهات مختلفة قبل اتخاذ قرارات الاستثمار.						
٥٣-	يستطيع المستثمر اتخاذ القرارات الاستثمارية في الوقت المناسب.						